

مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning



ورقة سياسات

# ديناميكيات الإنفاق والنمو في العراق نحو نموذج مالي معاكس للدورات الاقتصادية

محمد هاشم حلو



إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

## الملخص التنفيذي

- يعاني الاقتصاد العراقي من ظاهرة "الإنفاق المساير للدورات الاقتصادية Pro - cyclical spending" حيث يرتفع الإنفاق الحكومي بشكل كبير عند انتعاش أسعار النفط وينكمش عند تراجعها، مما يجعل الاقتصاد العراقي رهينة لتقلبات أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية.

- لا تكمن المعضلة الجوهرية للمالية العامة في العراق في مستويات الإنفاق المرتفعة فحسب، بل في طبيعته الوظيفية ذات النزعة الاستهلاكية. فقد ارتهن القرار المالي لمتطلبات التهذئة الاجتماعية قصيرة المدى، مما أدى إلى تغليب النفقات الجارية على الاستثمار التنموي، وتعطيل دور الدولة كمحفز للنمو الاقتصادي المستدام.

- تستهدف هذه الورقة طرح قاعدة السعر المرجعي كآلية مؤسسية لفك الارتباط بين تذبذب الإيرادات النفطية والالتزامات التنموية، وتوفير القاعدة المرجعية مساراً تمويلياً مستقراً يضمن ديمومة الإنفاق الاستثماري، ويحوّل الفوائض المالية من مجرد سيولة استهلاكية إلى مدخرات سيادية تؤمن مستقبل الاقتصاد العراقي ضد الصدمات الخارجية.

- إن الهدف الجوهري لصندوق الاستقرار المالي يتجاوز مفهوم الادخار التقليدي إلى كونه أداة لتعزيز الانضباط المالي، ومنع الإنفاق العشوائي في سنوات الوفرة، وتحصين الموازنة العامة من مخاطر العجز المفاجئ، بما يضمن استمرارية الالتزامات الوطنية تجاه التنمية والأجيال القادمة.




## المقدمة

يواجه الاقتصاد العراقي تحدياً كبيراً يتمثل في الارتباط بين المالية العامة وتقلبات أسواق الطاقة العالمية. فلطالما عملت الموازنة العامة كمرآة عاكسة لأسعار النفط؛ تتضخم مع طفرات الأسعار في ممارسات إنفاقية توسعية، وتنكفئ بشكل حاد عند الهزات السعرية، وهو ما يُعرف اقتصادياً بـ السياسة المالية المسايرة للدورات (Pro-cyclical Fiscal Policy).

إن هذا النمط من الإدارة المالية لم يؤدِ فقط إلى تأسيس حالة من عدم الاستقرار المالي، بل حوّل الإنفاق العام من محرك للتنمية إلى مصدر لعدم اليقين. فعندما ترتفع الإيرادات، يندفع الإنفاق نحو الالتزامات التشغيلية الاستهلاكية (كالرواتب والمنح)، مما يخلق «جموداً» في الموازنة يصعب التخلص منه عند تراجع الإيرادات النفطية. وفي المقابل، يقع الإنفاق الاستثماري - وهو العمود الفقري للنمو طويل الأمد - ضحيةً أولى لأي عجز مالي، مما يوقف المشاريع التنموية ويعطل الدورة الاقتصادية.

تأتي هذه الورقة لتطرح رؤية بديلة تبني النموذج المالي المعاكس للدورات (Counter-cyclical Model)، وهو نهج يهدف إلى فك الارتباط بين تقلبات أسعار النفط وسلوك الإنفاق الحكومي. من خلال بناء مصدات مالية في سنوات الفائض لدعم الموازنة في سنوات العجز، يسعى هذا النموذج إلى ضمان تدفق استثماري مستقر، وحماية الاقتصاد الكلي من الصدمات الخارجية، وتحويل العوائد النفطية من ريع يُستهلك آنياً إلى رأسمال يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية بشكل مستدام.




## مفهوم السياسات المالية

- السياسة المالية المسيرة للدورة النفطية 
- السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية 
- عزل الإنفاق الحكومي عن الإيرادات المتقلبة 

## آليات التحول نحو نموذج مالي مستقر

 إعادة هندسة الأولويات المالية	 بناء المصداقات التلقائية	 إنشاء صندوق استقرار مالي	 قاعدة السعر المرجعي
--	---	---	---

## قاعدة السعر المرجعي وصندوق الاستقرار المالي

- أولاً: قاعدة السعر المرجعي (المتوسط المتحرك) 
- ثانياً: إنشاء صندوق استقرار مالي (العزل عند المصدر) 
- ثالثاً: ضمان استمرارية المشاريع الاستثمارية 

## انعكاسات ديناميكيات الإنفاق على النمو

- آثار النموذج المقترح (الحلول):
  - تحويل الفوائض إلى مدخرات سيادية 
  - الحماية من مخاطر العجز المفاجئ 
  - تأمين مستقبل الأجيال القادمة 
  - تحفيز النمو في الناتج غير النفطي 
- مؤشرات الأداء المالي (المشكلات):
  - تواضع قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي 
  - الزوع نحو التوسع الاستهلاكي 
  - ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية 
  - خلق «جمود» في الموازنة العامة 

## مفهوم السياسات المالية المسيرة والمعاكسة للدورات الاقتصادية

تتخذ السياسة المالية ثلاثة مواقف رئيسة إزاء الاتجاهات الدورية، إذ قد تكون مسيرة لها، كما يمكن أن تكون معاكسة لها وفي موقف آخر نجدها

حيادية. ويمكن تعريف دورية السياسة المالية هي مسايرة الدورة المالية العامة بمختلف أدائها من أنفاق حكومي وضرائب لاتجاهات الدورة الاقتصادية صعوداً أو هبوطاً، إذ تكون توسعية في أوقات الانتعاش الاقتصادي وانكماشية في أوقات الصدمات، وعليه فإن السياسة المالية التي تكون توسعية في أوقات هبوط الدورة الاقتصادية وانكماشية في أوقات الصعود تمثل موقفاً معاكساً للدورة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

بالنسبة للبلدان النفطية، تأتي مسألة إدارة المالية العامة في مقدمة أولويات السياسات في تلك البلدان، وإن الحكومات بدورها هي المستفيد الأساسي من الإيرادات النفطية، وهي التي تقرر مقدار ما يُدخّر أو مقدار ما ينفق في الاقتصاد المحلي. وغالباً تتخذ الحكومات قراراتها بشأن سياسة المالية العامة في ظل بيئة من تقلب الإيرادات النفطية وعدم اليقين بشأنها، مما يؤثر بشكل واضح في استقرار الاقتصاد الكلي، و في تنمية الاقتصاد غير النفطي وتحقيق العدالة بين الأجيال. فضلاً عن ذلك، ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت ومحدودية استقلالية السياسة النقدية، تصبح السياسة المالية هي الأداة الأساسية لإدارة الطلب الكلي وفي ظل غياب أطر قوية لإدارة المالية العامة، قد يصبح الإنفاق الحكومي مسائراً للاتجاهات الدورية كما يتضح من تجارب العديد من البلدان النفطية. إذ يمكن أن نميز بين حالتين للسياسة المالية تجاه الدورة النفطية، وهي كالتالي:

- **السياسة المالية المسائرة للدورة النفطية:** تتضمن زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض معدلات الضرائب في أوقات صعود الدورة النفطية، بينما تتضمن تخفيض الإنفاق الحكومي ورفع معدلات الضرائب في أوقات تراجع الدورة النفطية.

---

1. Graciela, L & Carmen M. (2004). "When It Rains, It Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies", NBER Macroeconomics Annual, Volume 19, p 16.

- السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية: تتضمن زيادة في الإنفاق الحكومي وتخفيض معدلات الضرائب في أوقات تراجع الدورة النفطية، بينما تتضمن تخفيض الإنفاق الحكومي ورفع معدلات الضرائب في أوقات صعود الدورة النفطية.

### جدول (1) مواقف السياسة المالية تجاه الدورة النفطية

اتجاهات الدورة النفطية	الإنفاق الحكومي	الضرائب	الرصيد الأولي غير النفطي	موقف السياسة المالية
فترة ارتفاع أسعار النفط	↓	↑	↑	معاكسة للدورة النفطية
	↑	↓	↓	مسايرة للدورة النفطية
فترة انخفاض أسعار النفط	↑	↓	↓	معاكسة للدورة النفطية
	↓	↑	↑	مسايرة للدورة النفطية

### المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما تقدم

ومن هنا يمكن القول إن السياسة المالية تمثل عنصراً أساسياً في نقل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى باقي قطاعات الاقتصاد المحلي. وهذا يحدث لسببين على الأقل، الأول يتمثل في أن البلدان التي تعتمد حكوماتها بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية غالباً ما تتعرض إلى تذبذبات كبيرة في الإيرادات العامة نتيجة هيمنة الإيرادات النفطية عليها. والسبب الثاني يتمثل في أن عزل الإنفاق الحكومي عن الإيرادات النفطية المتقلبة هو أمر بالغ التعقيد بصفة خاصة. ونتيجة لذلك ظل الإنفاق في البلدان النفطية مسائراً للاتجاهات الدورية بصورة ملحوظة، حيث يزداد في فترات رواج الأسعار وينخفض في فترات انكماشها.

## تحليل ديناميكيات الإنفاق العام في العراق وانعكاسه على النمو الاقتصادي

إن السمة البارزة للمالية العامة في العراق لا تكمن فقط في حجم الإنفاق، بل في هويته الاستهلاكية التي ترسخت عبر العقود. فقد تحول الإنفاق الحكومي إلى أداة لامتناس الضغوط الاجتماعية الآنية بدلاً من أن يكون رافعة للتنمية طويلة الأمد. هذا النزوع نحو التوسع الاستهلاكي خلق علاقة طردية مشوهة؛ فكل زيادة في الإيرادات النفطية تُترجم فوراً إلى التزامات مالية ثابتة تذهب للاستهلاك النهائي، مما يقلص المساحة المالية المتاحة للتكوين الرأسمالي. هذه الديناميكية لم تؤدِ إلى إضعاف القدرة الإنتاجية المحلية فحسب، بل جعلت النمو الاقتصادي مجرد انعكاس لمستوى السيولة المتاحة، وليس نتيجة لتراكم الأصول أو تحسن الإنتاجية. ونلاحظ من الجدول (2) أنَّ النفقات الجارية (الرواتب، المنح، التقاعد، الرعاية الاجتماعية ... الخ) تستحوذ على الجزء الأكبر من الموازنة العامة حيث تطورت من (72,873,537) ترليون دينار في عام (2020) إلى (125,214,044) في عام (2024) نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما يترك الجزء القليل للنفقات الاستثمارية التي نلاحظ تطورها من (2,208,905) ترليون دينار في عام (2020) إلى (25,313,302) ترليون دينار في عام (2024)، وهو ما يُشير بوضوح إلى تحول الدولة في العراق من «قائد للتنمية» إلى «موزع للربح». هذا النمط يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد دون زيادة مقابلة في العرض المحلي من السلع والخدمات. وبسبب ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، فإن الكتلة النقدية الضخمة التي تدفعها الحكومة في شكل رواتب لا تدور داخل الاقتصاد العراقي، وإنما تؤدي إلى زيادة الطلب والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج، وبدلاً من أن يحفز الإنفاق الحكومي نمو الصناعات المحلية، فإنه يحفز النمو في اقتصادات الدول المصدرة للعراق، وهو ما يفسر ضعف مضاعف الإنفاق الحكومي في العراق والذي تراوح من (0.1) في عام (2021) إلى (0.7) في عام (2024) وهو في جميع السنوات أقل من

الواحد، مما يعني أن كل دينار تنفقه الحكومة يولد قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أقل من الدينار نفسه، بسبب تعطل الجهاز الإنتاجي المحلي، حيث لا يجد الإنفاق الحكومي وعاءً إنتاجياً يستوعبه، فيتحول فوراً إلى طلب على الدولار لاستيراد السلع من الخارج، كما أن اقتراض الحكومة من المصارف المحلية لتمويل الإنفاق يقلل الفرص أمام القطاع الخاص، مما يضعف المضاعف. وخلاصة القول، إن تواضع قيمة مضاعف الإنفاق في العراق - رغم الوفرة المالية النفطية - يعدُّ مؤشراً حرجاً على تبدد الأثر الاقتصادي للسياسة المالية.

#### جدول (2) تطور مضاعف الإنفاق الحكومي غير النفطي في العراق للمدة (2020-2024)

السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	إجمالي النفقات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة	مضاعف إنفاق الحكومي غير النفطي
2020	72,873,537	2,208,905	75,082,442	55,954,671	7,245,018	79,159,840	----
2021	89,526,686	13,322,973	102,849,659	96,622,369	12,459,066	82,852,190	0.1
2022	104,941,090	12,018,490	116,959,580	154,038,649	7,658,787	84,699,099	0.1
2023	118,242,777	24,192,858	142,435,135	125,882,218	9,799,047	95,544,262	0.5
2024	125,214,044	25,313,302	150,527,346	127,536,400	13,237,705	99,668,933	0.7

#### المصدر:

- وزارة المالية، دائرة المحاسبة، حساب الدولة الفعلي للسنوات المذكورة.
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية للسنوات المذكورة.

\*مضاعف الإنفاق الحكومي غير النفطي = التغير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي / التغير في الإنفاق الحكومي.

## آليات التحول نحو نموذج مالي مستقر في العراق

بعد الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض أسعار النفط، أصبح البحث عن الطرق الكفيلة برفع هامش مناورة المالية العامة إزاء تقلبات أسعار النفط من الشواغل الرئيسة لصناع السياسات في العراق. ولا يمثل الانتقال نحو النموذج المالي المعاكس للدورات (Counter-cyclical) مجرد تعديل في الأرقام، بل هو تحول جوهري في فلسفة إدارة الثروة العامة. يتطلب هذا التحول بناء منظومة متكاملة من القواعد والمؤسسات التي تعمل بوصفها مصدات تلقائية (Automatic Stabilizers) لامتصاص الصدمات الخارجية.

إن الهدف من الآليات المقترحة أدناه هو ضمان استمرارية المشاريع الاستثمارية وحماية الفئات الهشة، ليس فقط في سنوات الوفرة، بل والأهم من ذلك، في سنوات العجز. تركز خارطة طريق التحول هذه على ثلاثة محاور بنيوية: تقنين الإنفاق عبر قواعد مالية، بناء صناديق استقرار مالية، وإعادة هندسة الأولويات المالية.

### أولاً: قاعدة السعر المرجعي Reference Price Rule

تعدُّ قاعدة السعر المرجعي حجر الزاوية في السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية، خاصة في الدول الريعية. فبدلاً من بناء الموازنة على «توقعات» قد تكون متفائلة أو متشائمة لأسعار النفط العالمية، يتم الاعتماد على صيغة رياضية مستندة إلى البيانات التاريخية. بينما تعتمد الموازنات التقليدية في العراق على تقدير سعر برميل النفط للسنة القادمة، وهو ما يجعل الموازنة رهينة للمضاربات السياسية والنفطية.

في حين وفق القاعدة المقترحة يتم احتساب سعر البرميل في الموازنة العامة بناءً على المتوسط المتحرك (Moving Average) لأسعار النفط خلال (5-10) سنوات. مما يمنح المخطط المالي رؤية واضحة للتدفقات النقدية بعيداً عن تذبذبات السوق اللحظية. وتضمن هذه القاعدة أن الإنفاق على المشاريع لن يتوقف فجأة إذا انخفض السعر العالمي لمستوى معين، لأن الموازنة مبرمجة أصلاً على سعر «محافظة» ومستقر تاريخياً.

### مثال تطبيقي

إذا كان سعر النفط الحالي (70) دولار، وتوقعات العام القادم تُشير إلى ارتفاع سعر النفط إلى (75) دولار ولكن متوسط الخمسة سنوات السابقة هو (60) دولار:

1. الموازنة التقليدية: تُبنى الموازنة على أساس (70) دولار، ويتم صرف جميع الإيرادات.

2. القاعدة المرجعية: تُبنى الموازنة على أساس (60) دولار فقط، ويتم الصرف ويحتفظ بالمتبقي (10) دولار. كفائض مالي استراتيجي.

إن تبني قاعدة السعر المرجعي يمثل فصلاً بين تقلبات السوق النفطية وبين الالتزامات الوطنية التنموية. وهو الأداة التي ستمكن العراق من التوقف عن كونه دولة تنتظر سعر البرميل لتقرر مصير مشاريعها، ليصبح دولة تدير مدخراتها لضمان مستقبلها.

## ثانياً: إنشاء صندوق استقرار مالي (Stabilization Fund)

هذا الصندوق يختلف عن الصناديق السيادية الاستثمارية (مثل صندوق الأجيال)؛ وظيفته حماية الموازنة العامة حصراً إذا كانت القواعد المالية هي البوصلة التي توجه مسار الإنفاق، فإن صندوق الاستقرار المالي هو المستودع الاستراتيجي الذي يضمن استدامة هذا المسار. في الاقتصادات الريعية كالاقتصاد العراقي، لا تشكل تقلبات أسعار النفط مجرد تحدٍ مالي، بل هي صدمات بنيوية قادرة على إيقاف عجلة التنمية بالكامل، ومن هنا تبرز أهمية إنشاء صندوق استقرار الموازنة العامة في العراق.

إن فلسفة هذا الصندوق لا تقوم على الادخار السلبي للثروة، بل على الإدارة الديناميكية للسيولة؛ فهو الوعاء الذي يحتضن الفوائض المالية الناتجة عن طفرات الأسعار ليحولها إلى مصدات تُسحب عند الانكماش. وبذلك، يتحول الصندوق من مجرد حساب مصرفي إلى أداة سياسية تضمن حماية الموازنة الاستثمارية من التوقف، وتمنع انزلاق الدولة نحو الاقتراض الخارجي المكلف أو التقشف القسري الذي يدفع ثمنه النمو الاقتصادي والشرائح الاجتماعية الهشة.

### 1) آلية عمل صندوق الاستقرار المقترحة

يتم تحويل الفارق بين «السعر الفعلي للنفط» و«السعر المرجعي» (الذي تم تحديده في الموازنة) مباشرة إلى حساب الصندوق لدى البنك المركزي، دون أن تمر هذه المبالغ عبر قنوات الصرف التشغيلي. وتعتمد هذه الآلية على مبدأ «العزل عند المصدر» فبدلاً من دخول كامل الإيرادات النفطية إلى حساب الخزينة ومن ثم انتظار قرار الحكومة بادخار الفائض، يتم تقسم الإيراد تقنياً في البنك المركزي:

- **حصة الموازنة:** تُحول القيمة المعادلة لـ (كمية التصدير × السعر المرجعي) إلى وزارة المالية لتمويل النفقات المخططة.

- **حصة الصندوق:** يُحول «الفائض السعري» (الفرق بين السعرين) مباشرة إلى محافظة الصندوق. ومن هنا عندما لا تظهر الأموال الفائضة ضمن الأرصدة المتاحة لوزارة المالية، يقل الضغط السياسي لطلب موازنات تكميلية أو زيادة النفقات غير المبررة. كما تسمح هذه القاعدة للمراقبين والبرلمان بمتابعة نمو أصول الصندوق بشكل يومي بناءً على أسعار السوق العالمية، مما يجعل أي تلاعب أو تأخير في التحويل مكشوفاً بوضوح. وتساعد هذه الآلية البنك المركزي في السيطرة على المعروض النقدي، حيث تمنع ضخ كميات هائلة من الدينار (المقابلة للدولارات النفطية الفائضة) في السوق المحلية، مما يقلل الضغوط التضخمية.

إن التحول نحو سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية في العراق يتطلب ما هو أكثر من مجرد أدوات فنية؛ إنه يتطلب غطاءً قانونياً ملزماً يعيد رسم العلاقة بين تدفقات الإيرادات النفطية وقرار الإنفاق العام. إن الهدف الجوهرى من تأطير هذه السياسة قانوناً هو حماية الاقتصاد الكلي من نزعة الإنفاق الاستهلاكي وقت الطفرات النفطية، وتأمين الحد الأدنى من الإنفاق الاستثماري وقت الأزمات.

ومن هنا فإن الأمر يتطلب تعديل قانون الإدارة المالية النافذ لتضمن قواعد مالية معاكسة للدورات (Counter-cyclical rules)، تُحدد بوضوح آليات الإيداع التلقائي من الفوائض النفطية، وتقيد سبل السحب لضمان توجيهها نحو سد الفجوات التمويلية في المشاريع الاستثمارية حصراً، وهو ما يحمي الموازنة العامة من تضخم الرواتب وقت الطفرة النفطية.

في نهاية المطاف، لا يمثل صندوق الاستقرار المالي ترفاً اقتصادياً، بل هو ضرورة حتمية لإعادة صياغة العقد المالي في العراق. إن الهدف الأسمى من إنشائه هو الانتقال من مالية الصدمة التي تتخبط مع كل تراجع في أسعار النفط، إلى مالية التخطيط التي تمتلك المصداك الكافية لحماية التزاماتها التنموية.

### جدول (3) الآثار الاقتصادية لإنشاء صندوق الاستقرار المالي (محاكاة سيناريو)

المرحلة	سعر النفط السائد	الإجراء بموجب النموذج المعاكس	النتيجة
ارتفاع سعر النفط	70 دولار	الإنفاق على أساس 60 دولار، وادخار 10 دولار	السيطرة على التضخم وبناء فوائض مالية مناسبة
انخفاض أسعار النفط	50 دولار	سحب الفائض من الصندوق لتغطية الرواتب والمشاريع	تجنب التقشف القاسي وحماية الفئات الهشة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما تقدم.

## الخاتمة

لقد أثبتت التجربة التاريخية للعراق أن الاعتماد على سياسات مالية مسايرة للدورات الاقتصادية هو طريق محفوف بالأزمات، حيث يتحول الرخاء النفطي إلى هدر استهلاكي، ويتحول التراجع السعري إلى ركود تنموي يعطل حياة الملايين. إن التحول نحو النموذج المالي المعاكس للدورات هو الضمانة الوحيدة لتحويل الثروة النفطية من نقمة تكرر التبعية، إلى نعمة تؤسس للاستقلال الاقتصادي. إن تبني «قاعدة السعر المرجعي» وتفعيل «صندوق الاستقرار المالي» ليسا مجرد إجراءات محاسبية، بل هما صمام أمان يحمي المشاريع الاستثمارية الكبرى ويضمن استدامة النمو في الناتج المحلي غير النفطي، بعيداً عن تقلبات الأسواق النفطية.

ختاماً، إن نافذة الفرص المتاحة حالياً لن تبقى مفتوحة للأبد في ظل توسع النفقات العامة الكبير والتي يصبح التراجع عنها مكلفاً مع مرور الوقت. لذا، فإن الإرادة السياسية اليوم أمام اختبار تاريخي: إما الاستمرار في نهج الإنفاق الانفعالي وتعميق الأزمات المالية، أو المباشرة فوراً في بناء مؤسسات مالية رصينة تضع مصلحة الأجيال القادمة فوق الضغوط الاستهلاكية الآنية. إن بناء عراق مستقر مالياً يبدأ بكلمة واحدة: الانضباط.

### المصادر:

1) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية للسنوات المذكورة.

2) وزارة المالية، دائرة المحاسبة، حساب الدولة الفعلي للسنوات المذكورة.

3) Graciela, L & Carmen M. (2004). "When It Rains, It Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies", NBER Macroeconomics .Annual, Volume 19, p 16

## هوية البحث

- الباحث: محمد هاشم حلو- باحث مهتم بقضايا السياسات المالية والنقدية
- الموضوع: ديناميكيات الإنفاق والنمو في العراق: نحو نموذج مالي معاكس للدورات الاقتصادية
- تأريخ النشر: نيسان - ابريل 2026

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)